وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 03 مايو 2023

أخبار الطاقة

اقتصاديون لـ«الرياض»: المملكة تقود موجة جديدة من استثمارات الطاقة

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

سرّعت المملكة العربية السعودية تطوير وتبني تقنيات إنتاج الطاقة النظيفة مع إدارة انبعاثاتها ومعالجتها، حيث بدأ تشغيل خمسة مشروعات للطاقة المتجددة لرفع حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء، وتواصل المملكة النمو الاقتصادي غير المسبوق، من خلال تواصل أكبر مع العالم، وبيئة أكثر استدامة، وواقع مليء بالفرص لشباب المملكة الطموح والمبدع ومسيرة إنجازات.

تعتبر المملكة واحدة من أفضل الدول قدرة على استخدام الطاقة الشمسية، ويعود ذلك لتعرضها لأعلى مستويات من الإشعاع الشمسي في العالم، لذلك فإن إطلاق المملكة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، تطلّع فاعل إلى توطين سوق الطاقة المتجددة في المملكة مع تحقيق أعلى المعايير العالمية، ويهدف البرنامج إلى تفعيل مصادرنا المحلية لإنتاج الطاقة المتجددة، فمن المخطط أن يتم إنتاج ما مجموعه 9.5 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول العام 2023م.

إعلان المملكة عن إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المملكة، بقدرة إنتاجية تبلغ 2,060 ميجاواط وذلك في الشعيبة، بمكة المكرمة، ومن المتوقع أن يتم تشغيل المشروع على مراحل تنتهي آخرها في الربع الأخير من 2025، يسهم في تحقيق مستهدفات المملكة في قطاع الطاقة المتجددة، باعتبار المحطة مشروعا ضخما في مجال الطاقة المستدامة، الذي من شأنه أن يسهم بشكل محوري وفاعل في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وفي هذا الشأن يقول الاقتصادي فهد شرف: وُضعت المملكة الاستدامة ضمن أهم جهود رؤية السعودية 2030 منذ إطلاقها، والآن تستهل المملكة حقبة جديدة بإعلان استهدافها للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060م. ويشير شرف: أن هذا الإعلان يأتي في إطار طموحات الرؤية الأوسع نطاقًا لتسريع

عملية الانتقال الطاقي، وتحقيق أهداف الاستدامة، وقيادة موجة جديدة من الاستثمارات في هذا المجال.

من جهته قال د. سالم باعجاجة: تستهدف المملكة إنتاج 50٪ من الكهرباء عن طريق الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وترفع مبادرة «السعودية الخضراء» الطاقة النظيفة وذلك عن طريق تغيير المناخ وتحسين جودة الحياة، من خلال انخفاض انبعاث الكربون لاعادة التوازن البيئي، وأوضح باعجاجة: ستتم إزالة 130 مليون طن من الانبعاثات الكربونية من خلال تنفيذ عدة مشاريع في مجال التقنية الهيدركربونية النظيفة وتزويد المباني والصناعات المختلفة ووسائل النقل بالطاقة اللازمة بكفاءة وفاعلية.

سيساهم البرنامج الوطني للطاقة المتجددة بشكل فعّال في دعم اقتصاد المملكة وتطوير الكوادر البشرية من خلال تحقيقه للتوسع الاستثماري في قطاعات جديدة، وكذلك استقطابه لاستثمارات الشركات العالمية والمحلية وتأسيس التقنيات المتقدمة وتوطينها.

لطالما كان للمملكة دور محوري في أسواق الطاقة العالمية، ومساهمًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي. تهدف رؤية السعودية 2030 إلى الارتقاء بمستقبل المملكة مع التركيز على الاستدامة كمحور أساسي في التخطيط وتأسيس البنية التحتية وتطوير السياسات والاستثمار. تلهم رؤية السعودية 2030 العالم، من خلال تعاملها المسؤول مع التحدّيات العصرية للطاقة والمناخ للمشاركة في الجهود الرامية لبناء مستقبل مستدام.

تدفع رؤية السعودية 2030 بالالتزام الجماعي نحو مواجهة تحديات الطاقة والمناخ الحالية والمستقبلية بصورة ابتكارية وروح من المسؤولية، ففي خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين في عام 2020م، أقر قادة الدول نهج الاقتصاد الدائري للكربون (CCE)، وهو مفهوم يقوم على نظام «الحلقة المغلقة» التي تحد من انبعاثات الكربون وتساعد على إعادة استخدامه وتدويره والتخلص منه، حيث يساهم هذا النظام في معالجة التغير المناخي والنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي، ومن خلال الحد من الانبعاثات الكربونية والتوسّع في التقنيات المستعملة لاحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، سيتمكن المجتمع الدّولي من مواصلة النّمو وتحقيق الاستدامة ومواءمة متطلباتها بين كلٍّ من الطاقة والمناخ.

ارتفاع الفوائد وضعف الطلب يحددان أسعار النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الثلاثاء، لتواصل الخسائر التي شهدتها الجلسة السابقة، إذ أثرت البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين وتوقعات زيادة أسعار الفائدة الأميركية على السوق.

ونزل خام برنت 0.3 بالمئة أو 24 سنتا إلى 79.07 دولارا للبرميل، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.3 بالمئة أو 25 سنتا إلى 75.41 دولارا للبرميل، وانخفض كلا المعيارين القياسيين بأكثر من دولار واحد في جلستهما الأخيرة.

وقالت تينا تينج، المحللة في أسواق سي ام سي ماركيت، «الضغط السلبي على النفط هو أن التعافي الاقتصادي الصيني ليس واعدًا حقًا، مما يعيق توقعات الطلب على استهلاك الوقود».

وأظهرت بيانات رسمية يوم الأحد أن نشاط الصناعات التحويلية في الصين انخفض بشكل غير متوقع في إبريل، وهو أول انكماش منذ ديسمبر في مؤشر مديري المشتريات التصنيعي. وكان من المتوقع أن يؤدي التعافي الصناعي والاقتصادي للصين من جائحة فيروس كورونا إلى زيادة الطلب هذا العام.

وعلى الرغم من بيانات التصنيع الضعيفة في الصين، إلا أن هناك علامات إيجابية على الانتعاش بناءً على الإنفاق خلال عطلة عيد العمال التي تستمر خمسة أيام في أكبر مستورد للنفط في العالم، وفقًا لما ذكره المحللون في مذكرة أبحاث ايه ان زد.

وقالت هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية سي سي تيفي، إن كبرى شركات البيع بالتجزئة والمطاعم قد شهدت قفزة في المبيعات بنسبة 21 ٪ على أساس سنوي، بناءً على بيانات وزارة التجارة. وتم إجراء 19.7 مليون رحلة سكة حديد في جميع أنحاء البلاد. ومن المتوقع أيضًا أن تكون حركة المرور 20 ٪ أعلى مما

كانت عليه في عام 2019، وفقًا لوسائل الإعلام المحلية».

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، ذكر سي سي تيفي أن سفر الركاب في اليوم الأول من العطلة ارتفع بنسبة 151.8 ٪ عن نفس اليوم من العام الماضي، في حين ارتفع عدد الرحلات الجوية والبرية والمائية والسكك الحديدية إلى 56.99 مليونا في اليوم.

في غضون ذلك، أظهر استطلاع يوم الاثنين أنه من المتوقع أن تنخفض مخزونات النفط الخام الأميركية للأسبوع الثالث على التوالي، مما يوفر بعض الدعم للسوق. وتم إجراء الاستطلاع قبل صدور تقارير من معهد البترول الأميركي، وهي مجموعة صناعية، الساعة 4:30 مساءً. بتوقيت شرق الولايات المتحدة (2030 بتوقيت غرينتش) يوم الثلاثاء، وإدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائي لوزارة الطاقة الأميركية، الساعة 10:30 صباحًا (1430 بتوقيت غرينتش) يوم الأربعاء.

ومع ذلك، من المتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، الذي يجتمع يومي الثلاثاء والأربعاء، أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أخرى، ويمكن أن تؤثر زيادات أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية التي تكافح التضخم على النفط من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على الطاقة.

وأثرت المخاوف المصرفية أيضًا على النفط في الأسابيع الأخيرة، حيث استولى المنظمون الأميركيون على فيرست ربابليك بانك خلال عطلة نهاية الأسبوع قبل صفقة اشترت بموجبها جي بي مورغان معظم أصولها.

وبحسب كيم أوربيس، اتجهت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى أدنى إغلاق لها منذ 31 مارس في الأسبوع الماضي، مما أدى إلى محو المكاسب التي أعقبت قرار أوبك + المفاجئ بخفض الإنتاج بمقدار 1.16 مليون برميل في اليوم. وعزا المحللون والمتداولون الانخفاض في أسبوعين في العقود الآجلة للنفط الخام إلى «العلامات الحمراء» للانتعاش الاقتصادي والطلب على النفط.

لكن، حقق النفط الخام مكاسبه يومية الجمعة الماضية، حيث رأت الأسواق خطط إنتاج أوبك + كإشارة

صعودية لسوق النفط، كما أن التوقعات الأخيرة للطلب على النفط الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية وتوقعات تعافي الاقتصاد الصيني دفعت بعض المضاربين على الارتفاع في الأسواق إلى مضاعفة تقديراتهم على المدى القريب بنهاية الأسبوع الماضي.

مع ذلك، اتخذ العديد من التجار والمحللين موقفًا أكثر حذرًا، حيث ترقبوا الأعلام الحمراء التي قد تهدد الطلب على النفط والتنبؤات لفترة ممتدة من ظروف السوق الصاعدة. كانت إحدى المخاوف هي أن أوبك + قد تتفاعل مع ضعف الطلب الذي قد يستغرق بعض الوقت للتعافي. وهناك عامل آخر وهو احتمال ارتفاع التضخم، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وبحسب تقرير سوق النفط لوكالة الطاقة الدولية، «إن التخفيضات المفاجئة للإمدادات في أوبك + التي تم الإعلان عنها في 2 إبريل قد تؤدي إلى تفاقم عجز إمدادات النفط المتوقع في النصف الثاني من عام 23 وزيادة أسعار النفط في وقت يتزايد فيه عدم اليقين الاقتصادي، حتى مع تباطؤ النشاط الصناعي في أكبر اقتصادات العالم فيما يبدو نمو الإنتاج خارج التحالف قوياً».

ووفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، انخفضت مخزونات الخام الأميركية بمقدار 4.6 ملايين برميل الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى لها في 10 أسابيع، مما يشير إلى انسحاب أكبر من انخفاض توقعات المحللين بمقدار 1.1 مليون برميل. وعلى الرغم من أن الانخفاض المقدر في مخزونات الخام الأميركية يدعم ارتفاع الأسعار بشكل عام، إلا أن المخاوف من أن رفع أسعار الفائدة الفيدرالية قد يضر بالطلب على الطاقة تسببت في ارتفاع الدولار الأميركي، مما أدى في النهاية إلى انخفاض أسعار النفط.

ويزيد الدولار الأميركي القوي من الضغط على أسعار النفط لأنه يجعل السلعة المسعرة بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الآخرين. وقد تستمر تداعيات التضييق النقدي في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الحركة المتزايدة في ذروة موسم الصيف في الولايات المتحدة من المرجح أن تزيد الطلب على وقود النقل، إلا أن إجراءات التشديد النقدي المستمرة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي ظلت مصدر قلق رئيس للمتداولين والمحللين على حد سواء لأن هذه التحديات المحتملة يمكن أن تعوض بعض الديناميكيات الموسمية.

وفي توقعات الطاقة قصيرة المدى لإدارة معلومات الطاقة، قالت «توقعاتنا للاستهلاك العالمي للوقود السائل لم تتغير عن توقعات الشهر الماضي، ومع ذلك، فإن المخاطر المتزايدة في الولايات المتحدة والقطاعات المصرفية العالمية تزيد من عدم اليقين بشأن ظروف الاقتصاد الكلي وتأثيراتها المحتملة على استهلاك الوقود السائل، مما يزيد من احتمال انخفاض استهلاك الوقود السائل عن توقعاتنا الحالية».

في وقت، تجاوزت صادرات النفط الخام الأميركية لشهر إبريل التوقعات، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 4.5 ملايين برميل يوميًا في مارس بفضل زيادة الطلب على الوقود في الصين. ونمت صادرات الخام الأميركية بنسبة 22 ٪ العام الماضي من عام 2021 بعد أن دفع الغزو الروسي لأوكرانيا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا إلى حظر واردات النفط الروسي وتغيير التدفقات العالمية بشكل كبير.

وتعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وقد سجلت انتعاشًا اقتصاديًا منذ أن تراجعت عن سياساتها الصارمة في عدم انتشار الفيروس. وقفزت صادرات أبريل إلى الصين إلى 850 ألف برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ مايو 2020.

ورجح خبراء آخرون صادرات الخام الأميركية لأعلى من ذلك. وفقًا للرسوم البيانية، تبلغ صادرات النفط الخام الأميركية حاليًا 4.819 ملايين برميل يوميًا، مرتفعًا من 4.571 ملايين برميل في الأسبوع الماضي وبارتفاع من 4.27 ملايين قبل عام واحد. هذا تغيير بنسبة 5.43 ٪ عن الأسبوع الماضي و12.86 ٪ عن العام الماضي. ووفقًا لروهيت راثود، محلل السوق في فورتكسا، من المتوقع أن يكون إجمالي صادرات النفط الخام في شهر إبريل ببضع مئات الآلاف من البراميل يوميًا أقل من مارس، وستظل فوق 4 ملايين. ويميل الخام الأميركي إلى أن يكون أرخص قليلاً من خام برنت. وكان متوسط الخصم في فبراير 6.47 دولارات وأقل بنحو 6 دولارات في النصف الأول من مارس. ويميل المشترون الأجانب إلى زيادة مشترياتهم من الخام الأميركي كلما تجاوز الخصم على برنت 6 دولارات للبرميل. لسوء الحظ، من غير المتوقع أن تظل الصادرات مرتفعة إلى هذا الحد في الأشهر المقبلة. وتوقعت شركة إنرجي أسبكتس أن الصادرات الأميركية في مايو ستنخفض إلى نحو 3.78 ملايين برميل في اليوم، حيث سيؤدي انخفاض أسعار الخام في الشرق الأوسط إلى انخفاض الطلب على الدرجات الأميركية.

أدنى مستوى لأسعار النفط في 5 أسابيع .. مخاوف بشأن الطلب مع توقعات رفع الفائدة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط 5 في المائة إلى أدنى مستوى لها في خمسة أسابيع أمس، بسبب توقعات رفع الفائدة الأمريكية، إلى جانب تأثير البيانات الاقتصادية الضعيفة القادمة من الصين، حيث أشارت البيانات إلى انكماش مفاجئ في نشاط التصنيع، ما أثار مخاوف بشأن الطلب على النفط.

وتزايدت المخاوف الهبوطية خاصة في الولايات المتحدة بعد أن أدى انهيار بنك رئيس ثالث في شهرين فقط إلى جانب توقع رفع أسعار الفائدة مرة أخرى من مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى التأثير في توقعات الطلب.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إن تباطؤ تعافي الصين وحدوث ثاني أكبر انهيار مصرفي في الولايات المتحدة منذ أزمة عام 2008 ألقى بظلال قاتمة على توقعات نمو الاقتصاد العالمي وامتدت التداعيات إلى سوق الطاقة خاصة النفط الخام وسط إشارات إلى أن نمو الطلب على النفط قد يتعثر في أكبر مستورد في العالم.

وأوضح المحللون، أن انهيار «فيرست ريبابليك بنك» ووضعه في الحراسة القضائية قبل بيع أصوله إلى «جي بي مورجان» عزز المخاوف في السوق من أن الأزمة المصرفية الدولية التي حدثت في مارس الماضي لم تنته بعد عقب تدخلات الإدارة الأمريكية، حيث وقع انهيار جديد لبنك وهو ثالث انهيار كبير خلال شهرين فقط وكان ناتجا عن انخفاض ثقة المودعين، ما أدى إلى تدفقات هائلة من هروب الودائع.

وفي هذا الإطار، يقول سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، إن السوق النفطية تجتاز أزمة جديدة في ظل عدد من الضغوط والأزمات المتلاحقة خلال الشهور الأخيرة، حيث عادت إلى واجهة الأحداث أزمة ثقة المستهلك في النظام المصرفي الأمريكي وذلك رغم التأكيدات المتكررة من المسؤولين

الحكوميين أن النظام مستقر، لافتا إلى ترقب السوق النفطية لقرار رفع جديد لأسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي وهو ما سيكون له آثار سلبية في حالة الاقتصاد الأمريكي وبالتالي في الطلب على النفط.

وأضاف أن ليس كل العوامل سلبية أو هبوطية في سوق النفط الخام الذي يتمتع بأساسيات جيدة رغم وجود أجواء من مخاطر جيوسياسية واسعة، مشيرا إلى أن أسعار النفط تواصل تلقي بعض الدعم من انخفاض إنتاج «أوبك+» ومن التوقعات أن مخزونات النفط الأمريكية ستسجل سحبا آخر وذلك للأسبوع الثالث على التوالي.

من جانبه، يقول روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن وضع الاقتصاد والطلب الصيني يمكن القول إنهما إجمالا في وضع صحي وجيد رغم وجود عدد من العوامل السلبية التي تقاوم العوامل الإيجابية وتحد من مكاسب النمو، موضحا أنه لا تزال بيانات السفر الصينية قوية، ما يشير إلى أنه رغم الانكماش في نشاط التصنيع فإن الطلب على النفط في مكان أفضل مما كان عليه قبل عام.

وذكر أن الطلب على الديزل في الولايات المتحدة انخفض في الأشهر الأخيرة، حيث يشير الانخفاض في الطلب على الديزل إلى تباطؤ في النشاط الصناعي والشحن وزيادة المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة بعدما تحدثت شركات النقل والخدمات اللوجستية بالفعل عن ركود في الشحن وحذرت من ركود صناعي.

من ناحيته، يقول ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن تحالف «أوبك+» بدأ مطلع الشهر الجاري في تطبيق خفض إضافي في الإنتاج بهدف امتصاص تداعيات الأزمة المصرفية ومخاوف الركود العالمي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، لافتا إلى تحذير «أوبك» مرارا من خطر تقويض الاستثمار في صناعة النفط ولذا خفضت الإنتاج لضمان استمرار بقاء أسعار النفط الخام في مستويات صحية ومعززة للاستثمارات خاصة في مشاريع المنبع. وأضاف أن كبار المستهلكين يسعون حثيثا لبقاء أسعار النفط منخفضة خوفا من الضغوط التضخمية، ولذا حاولت الولايات المتحدة بصرامة إبقاء أسعار النفط متراجعة من أجل الحفاظ على أسعار الوقود في مستويات ملائمة للمستهلكين والحماية من التضخم،

وذلك من خلال تحفيز شركات الطاقة الأمريكية وتخفيف العقوبات على فنزويلا، لافتا إلى أن روسيا في المقابل تكافح من أجل الحصول على حصتها في السوق رغم تخفيضها الإنتاج 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الجاري وذلك من خلال المساعدة على دفع الأسعار للأعلى مع بيع نفطها بخصم كبير.

وبدورها، تقول ليز إكسوي المحللة الصينية ومختص شؤون الطاقة، إن الحظر الأوروبي على الإمدادات النفطية الروسية لا يعمل بالكفاءة المخطط لها، حيث أشارت تقارير إلى دخول الإمدادات الروسية إلى أوروبا من خلال المصافي الهندية التي تستورده بكميات أكبر من السابق وتعيد تصديره إلى أوروبا فيما اصطلحت السوق على تسميته «إعادة غسيل النفط الروسي».

وأشارت إلى أن بيانات دون التوقعات من الصين أعادت إشعال المخاوف بشأن التعافي غير المنتظم في أكبر مستورد للخام في العالم، كما تقلص نشاط التصنيع في الصين بشكل غير متوقع، ما ضغط هبوطيا على الخام الأمريكي، لافتة إلى أزمة التعثر المصرفي الجديدة وهي الثالثة خلال شهرين جددت التوترات في السوق خاصة مع محاول مجموعة «جي بي مورجان» الاستحواذ على البنك المتعثر، لكن إجمالا يمكن التأكد من عودة حالة التوتر بعد اشتعال المخاوف بشأن استقرار المقرضين والسلامة الاقتصادية العامة في الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار، هوت أسعار النفط نحو 5 في المائة عند الإغلاق أمس بفعل مخاوف اقتصادية في الوقت الذي يناقش فيه الساسة الأمريكيون طرق تفادي التخلف عن سداد ديون، بينما يستعد المستثمرون لمزيد من إجراءات رفع الفائدة هذا الأسبوع.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 3.99 دولار، أو 5 في المائة، إلى 75.32 دولار للبرميل عند التسوية، كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أربعة دولارات، أو 5.3 في المائة، إلى 71.66 دولار للبرميل.

وهذا هو أدنى مستوى إغلاق لكلا الخامين منذ 24 مارس الماضي كما أنها أكبر خسارة يومية لهما بالنسبة المئوية منذ مطلع يناير.

ولـم تتأثـر السـوق بتقاريـر عن تراجع إنتاج منظمة الـدول المصدرة للبترول «أوبك» فـي أبريل، إذ واصلت روسـيا وإيـران إيجاد منافذ لصادراتهما مـن النفط رغم العقوبات.

كما تعرضت أسعار النفط لضغوط بعد أن أظهرت بيانات رسمية الأحد أن نشاط قطاع الصناعات التحويلية في الصين، أكبر مسـتورد للخام في العالم، انخفض بشـكل غير متوقع في أبريل. ويمثل هذا أول هبوط لمؤشـر مديري المشـتريات بالقطاع منذ ديسـمبر. وقال محللون إن عدم وضوح التوقعات الاقتصادية في مناطق أخرى من العالم أثر أيضا في أسعار النفط. وقال تاماس فارجا المحلل لدى بي.في.إم للسمسرة في النفـط «الإجـراءات التـي لا يمكن التنبـؤ بها من جانب البنوك المركزية في إطار محاولاتها لترويض أسـعار المسـتهلكين والمنتجيـن المرتفعـة، إلى جانب بيانـات وخطوات الدول المسـتهلكة والمنتجة، ألقت جميعها بظلال طويلة من الشـك على الآفاق المستقبلية».

ومن المتوقع أن يرفع الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أخرى اليوم.

كما يتوقع أن يرفع المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في اجتماعه العادي حول السياسة النقدية غدا. وقد يؤثر هـذا الرفـع الـذي تقوم به البنوك المركزية لمكافحة التضخم في النفـط من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الطلب على الطاقة.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 80.03 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 79.98 دولار للبرميل في اليوم السـابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، إن سـعر السـلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثاني ارتفاع له على التوالي وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 82.30 دولار للبرميل.

مسح: «أوبك» ضخت 28.62 مليون برميل يوميا في أبريل

الاقتصادية

انخفض إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» في نيسان (أبريل)، بسبب توقف بعض الصادرات من العراق وتأخر شحنات نيجيرية، ما يفاقم تأثير الالتزام القوي لكبار المنتجين باتفاق خفض الإمدادات الذي اتفق عليه تحالف «أوبك+» الأوسع.

ووفقا لمسح «رويترز»، فإن منظمة «أوبك» ضخت 28.62 مليون برميل يوميا الشهر الماضي بانخفاض 190 ألف برميل يوميا عن آذار (مارس). وانخفض الإنتاج بأكثر من مليون برميل يوميا من أيلول (سبتمبر).

واتفقت مجموعة «أوبك+» التي تضم حلفاء آخرين مع «أوبك» على خفض الإنتاج في أواخر عام 2022 لدعم السوق وسط تدهور التوقعات الاقتصادية، ما أثر في الأسعار.

ومن المقرر أن ينخفض الإنتاج بشكل أكبر في مايو مع بدء تنفيذ جولة جديدة من التخفيضات الطوعية التي تم الكشف عنها في الثاني من أبريل.

واتفقت «أوبك» على خفض الإنتاج بنحو 1.27 مليون برميل يوميا في أبريل في إطار خفض يبلغ إجماليه مليوني برميل يوميا تعهد به تحالف «أوبك+» العام الماضي.

ومع الانخفاض غير الطوعي للإنتاج في العراق ونيجيريا في أبريل زاد الامتثال إلى 194 في المائة من التخفيضات المتعهد بها، وفقا للمسح، مقابل 173 في المائة في مارس. ويقل الإنتاج كثيرا عن المستوى المستهدف بخفضه 1.2 مليون برميل في اليوم فقط لأن عديدا من المنتجين، لا سيما نيجيريا وأنجولا، غير قادرين على ضخ المستويات المتفق عليها.

سجل العراق أكبر انخفاض بواقع مائتي ألف برميل يوميا، إذ خفضت الشركات إنتاجها في إقليم كردستان بشمال العراق بعد توقف خط أنابيب التصدير في مارس.

ووجد المسح أن ارتفاع الصادرات من جنوب العراق قلل من الانخفاض.

وجاء ثاني أكبر انخفاض بواقع 100 ألف برميل في اليوم من نيجيريا، حيث أعلنت شركة إكسون وجود قوة قاهرة على عمليات الشحن في محطاتها في البلاد بسبب إضراب عمالي.

وقالت الشركة في 27 أبريل إنها استأنفت عملياتها بعد حل المشكلة.

وخلص المسح إلى أن دولا خليجية أعضاء في «أوبك»، هي السعودية والكويت والإمارات، حافظت على مستوى عال من الالتزام بأهداف اتفاق «أوبك+»، ما حافظ على استقرار الإنتاج.

وسجلت دول أخرى زيادة في الإنتاج مثل أنجولا التي سجلت أكبر زيادة في الإنتاج بين أعضاء «أوبك» بعد أن أدت أعمال صيانة في خط داليا إلى تعطل الإنتاج في مارس.

وهناك ثلاث دول معفاة من خفض الإنتاج في «أوبك»، هي ليبيا وإيران وفنزويلا.

وأظهر المسح أن إنتاج إيران ظل ثابتا بينما انخفضت الإمدادات الليبية وارتفع الإنتاج الفنزويلي بشكل طفيف.

ويهدف المسح إلى تتبع العرض في السوق.

ويستند إلى بيانات الشحن المقدمة من مصادر خارجية، وبيانات التدفقات التي تقدمها رفينيتيف إيكون والمعلومات من الشركات التي تتعقب التدفقات مثل بترو لوجيستيكس وكبلر وكذلك معلومات من مصادر في شركات نفط وفي «أوبك» ومن مستشارين.

«بي بي» تعود إلى الربحية بعد خسارة قياسية .. 8.2 مليار دولار في الربع الأول

الاقتصادية

سجلت مجموعة «بريتيش بتروليوم» البريطانية العملاقة «بي بي» أرباحا صافية مقدارها 8.2 مليار دولار للربع الأول من العام، مقارنة بخسارة قياسية قبل عام عندما أنهت عملياتها في روسيا عقب الحرب الروسية - الأوكرانية في شباط (فبراير) 2022. ووفقا لـ«الفرنسية» في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، سجلت «بي بي» أكبر خسارة فصلية بعد الضرائب، بلغت 20.4 مليار دولار، فيما أدت الحرب إلى إنهاء عملياتها في روسيا.

وبلغت أعباء الشركة قبل اقتطاع الضرائب 25.5 مليار دولار نتيجة تخليها عن حصتها البالغة 19.75 في المائة في مجموعة «روسنفت» للطاقة، منهية بذلك أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار في روسيا. وقضى ذلك على التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار الطاقة الذي كان مدفوعا بتقلص الإمدادات عقب حرب روسيا المنتجة الرئيسة للنفط والغاز. وقال برنارد لوني الرئيس التنفيذي لشركة «بي بي» إن أداء الربع الأول لهذا العام «قوي» فيما تركز المجموعة على «عمليات آمنة وموثوق بها». وأشارت الشركة إلى أنها ستوزع أنصبة أرباح على المساهمين قدرها 1.75 مليار دولار.

كما كشفت «بريتيش بتروليوم» أن الأرباح الأساسية انخفضت بمقدار الخمس إلى خمسة مليارات دولار، ما يوضح انخفاض أسعار الطاقة مقارنة بالعام السابق. وبعد صدور النتائج، تراجع سعر أسهم «بي بي» بنسبة 4.7 في المائة إلى 509 بنسات على مؤشر فوتسي 100 المرجعي في لندن الذي ارتفع بشكل طفيف عموما. وقال مايكل هيوسون، كبير محللي الأسواق في «سي إم سي ماركت» إن «توقعات حذرة يبدو أنها تؤثر في الأسهم». وأضاف أن «بريتيش بتروليوم» «تتوقع أن يكون إنتاج النفط والغاز أقل بسبب الصيانة الموسمية، إضافة إلى تقلص الهوامش - بين سعر المنتج الأساس وسعر المشتقات - خصوصا في مجال التكرير». وأثار تقرير الأرباح أيضا ردود فعل قوية من ناشطين غير راضين عن الأرباح الضخمة لمجموعة «بريتيش بتروليوم» مع استمرار المستهلكين في مواجهة أزمة تكلفة المعيشة التي تعود بجزء كبير إلى

ارتفاع فواتير الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية - الأوكرانية. وقال جوناثان نورونها - جانت الناشط البارز في منظمة جلوبال ويتنس «لقد سلطت أزمة الطاقة الضوء على الفجوة الهائلة بين الرابحين والخاسرين في اقتصادنا القائم على الوقود التقليدي» مع تحقيق عمالقة النفط مثل «بريتيش بتروليوم» أرباحا هائلة.

وقالت المنظمة إن تلك الأرباح الوفيرة جاءت «وسط نقص الوقود وعدم الوفاء بالالتزامات البيئية». وتسعى شركات النفط والغاز الكبرى إلى التحول نحو طاقة نظيفة والابتعاد عن الوقود التقليدي، لكن كان على شركة «بريتيش بتروليوم» مواجهة ثورة المساهمين الأسبوع الماضي بسبب قرارها إبطاء عملية انتقالها الطاقوي.

النفط يواصل التراجع... وبرميل «برنت» تحت 80 دولاراً

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الثلاثاء، لتواصل الخسائر التي تكبدتها في الجلسة السابقة، وذلك في وقت تلقي فيه البيانات الاقتصادية الضعيفة القادمة من الصين، والتوقعات برفع أسعار الفائدة الأميركية بظلالها على السوق.

وانخفض خام برنت 1.2 في المائة، إلى 78.24 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:31 بتوقيت غرينيتش، كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.2 في المائة إلى 74.56 دولار للبرميل. وتراجع الخامان أكثر من دولار في جلستهما الأخيرة.

وقالت تينا تينغ المحللة في «سي إم سي ماركتس»، وفق «رويترز»: «الضغط السلبي على النفط يعني أن التعافي الاقتصادي في الصين ليس واعدا حقا، مما يعيق التوقعات بشأن الطلب على استهلاك الوقود».

وأظهرت بيانات رسمية يوم الأحد أن نشاط الصناعات التحويلية في الصين انخفض بشكل غير متوقع في أبريل (نيسان)، في أول انكماش لمؤشر مديري المشتريات الصناعي منذ ديسمبر (كانون الأول). وكان من المتوقع أن يؤدي التعافي الصناعي والاقتصادي للصين من جائحة فيروس «كورونا» إلى زيادة الطلب هذا العام.

ومن المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي)، الذي يجتمع الثلاثاء والأربعاء، أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أخرى. وقد يؤثر هذا الرفع، الذي تقوم به البنوك المركزية لمكافحة التضخم، على النفط من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع الطلب على الطاقة.

وأثرت المخاوف بشأن القطاع المصرفي أيضا على النفط في الأسابيع القليلة الماضية.

وفيما يعد ثالث انهيار لمؤسسة أميركية كبرى في غضون شهرين، صادرت الجهات التنظيمية الأميركية بنك «فيرست ريبابليك» هذا الأسبوع قبل أن توافق على صفقة لبيع أغلب أسهمه لبنك «جي بي مورغان».

في الأثناء، قالت وزارة المالية الروسية أمس، إن سعر خام الأورال الروسي ارتفع إلى 58.63 دولار للبرميل في أبريل من 47.85 دولار في مارس (آذار).

ولا يزال هذا السعر منخفضا عن سعر البرميل الذي بلغ 70.52 دولار في أبريل 2022، كما أنه منخفض أيضا عن سقف سعر البرميل الذي فرضته دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع وأستراليا في ديسمبر

عند 60 دولارا للبرميل للحد من قدرة موسكو على تمويل حربها في أوكرانيا.

وأفادت الوزارة أيضا بأن متوسط سعر خام الأورال بلغ 51.05 دولار بين شهري يناير (كانون الثاني) وأبريل، منخفضا عن متوسط سعره في الفترة ذاتها العام الماضي والذي بلغ 84.68 دولار. وتقدر الميزانية الروسية متوسط سعر خام الأورال العام الحالي عند 70.1 دولار للبرميل.

نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس.. سلطان الجابر يلتقي وزير الطاقة السعودي

العين الإخبارية

التقى الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف COP28، وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود.

شهد اللقاء عقد مناقشات مثمرة حول دعم الانتقال العادل في قطاع الطاقة تحقيقاً لأهداف اتفاق باريس.

وفي وقت سابق من اليوم الثلاثاء 2 مايو/أيار 2023، أكد الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف COP28، أنه تماشياً مع رؤية وتوجيهات القيادة، تسعى دولة الإمارات إلى المساهمة في تحقيق الطموحات المناخية العالمية من خلال مؤتمر الأطراف COP28.

ودعا إلى تحقيق نقلة نوعية في العمل المناخي، والوصول إلى مخرجات حاسمة عبر برنامج عمل التخفيف، والهدف العالمي للتكيف، ومضاعفة التمويل المناخي، وبرنامج العمل المتعلق بتحقيق الانتقال المنطقي والعملي والتدريجي والعادل في قطاع الطاقة، والهدف الجماعي الكمي الجديد لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ ، وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار، وترتيبات التمويل.

جاء ذلك في كلمته اليوم خلال «حوار بطرسبرج للمناخ» المُقام في العاصمة الألمانية برلين، حيث قال: «نسعى أن تترك استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف COP28 إرثاً متميزاً من التقدم في العمل المناخي عبر تضافر الجهود والعمل الفعّال»، مؤكداً على أهمية مشاركة الجميع في المفاوضات، وخاصةً الشباب والنساء والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية ودول الجنوب العالمي .

وشدد على أهمية عملية التفاوض، لافتاً إلى ضرورة الوصول إلى توافق لتحويل النصوص المتفق عليها في المفاوضات إلى إجراءات واقعية ملموسة، موضحاً أن هذا يتطلب مشاركة فاعلة من جميع الدول والمدن والمستثمرين ومختلف القطاعات الصناعية والشركات، داعياً الدول والشركات إلى أن تقدم في مؤتمر الأطراف COP28 تعهدات طموحة تتسم بالشفافية، وتكون خاضعة للإشراف والمتابعة، وتسهم في صياغة السياسات في البرلمانات، والميزانيات في مجالس الإدارة.

وحث على وضع حد للانتظار والبدء في تحقيق التقدم، وتحويل الحماس إلى حلول واقعية، انطلاقاً من

طموح العالم لتحقيق تقدم جذري، واتخاذ خطوات نوعية. وقال: «لقد مضت 7 سنوات منذ اعتماد اتفاق باريس، ولم يتبقَ لدينا سوى 7 سنوات حتى عام 2030... وهذا يعني أنه لدينا فقط 7 سنوات لخفض الانبعاثات بنسبة 43٪ والحفاظ على طموحات اتفاق باريس».

وأضاف: «أكد أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشكل قاطع، أن العالم بعيد عن المسار الصحيح، وأمامنا حقيقة واضحة، وعلينا أن نواجهها بشفافية ومصداقية تامة، والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل منا واضحة، وليس أمامنا خيار سوى أن نكون واقعيين وعمليين، وأن نتكاتف ونغتنم فرصة إجراء الحصيلة العالمية لإعادة العالم إلى المسار الصحيح لتنفيذ أهداف اتفاق باريس».

وقال: «نحن بحاجة إلى تسريع التقدم عبر جميع القطاعات بشأن موضوع 'التخفيف'، ويجب أن نتأكد من أن الدول لديها الموارد اللازمة، وخطط قابلة للتنفيذ، للتكيف مع الآثار المناخية. ويجب أن يقوم العالم بزيادة التمويل المناخي، وتوفيره بشروط ميسّرة وبتكلفة مناسبة، وتسهيل طرق الحصول عليه، لتحقيق التقدم عبر مختلف جوانب العمل المناخي. وفيما نعمل على تنفيذ كل ذلك، يجب أن نضمن تحقيق انتقال منصف ومنطقي وعملي وتدريجي وعادل في قطاع الطاقة، على نحو لا يترك أحداً خلف الركب».

«الطاقة» تحذر من الحصول على الكهرباء بطريقة غير نظامية

أخبار24

حذرت وزارة الطاقة من الاستخدام المخالف للمنتجات البترولية، والحصول على الكهرباء بطريقة غير نظامية.

وأوضحت الوزارة العقوبات المترتبة على مخالفة نظام التجارة بالمنتجات البترولية، والتي تشمل غرامات مالية تصل إلى ضعفي قيمة المادة البترولية بالسعر الدولي، وإلغاء التصاريح، فضلاً قطع عقود الإمداد مدة تصل إلى 3 سنوات.

ودعت للحصول على التراخيص النظامية اللازمة لاستخدام المنتج البترولي وتوليد الطاقة من خلال الوزارة.

بلومبرغ: محادثات بين أرامكو وسينوبك وتوتال بشأن صفقة غاز بـ10 مليارات دولار

اقتصاد الشرق

إلى الشركات التي تجري محادثات للاستثمار في تطوير حقل الجافورة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لما كشفه أشخاص مطلعون على الأمر، إذ تسعى المملكة إلى استغلال أحد أكبر حقول الغاز غير المستغلة في العالم.

تجري شركتا الطاقة الصينية والفرنسية الضخمتان، مفاوضات منفصلة مع «أرامكو» السعودية حول هذه الخطط، والتي قد تشمل بناء منشآت، إلى جانب تصدير الوقود كغاز طبيعي مسال، وفق ما كشفه أشخاص طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لأن المعلومات خاصة.

قال هؤلاء الأشخاص إن «أرامكو» تسعى إلى جمع نحو عشرة مليارات دولار كمبلغ إجمالي للمشاريع.

تبحث «أرامكو» عن مستثمري الأسهم الذين قد يساعدون في تمويل مشاريع التكرير والنقل في مشروع تطوير غاز الجافورة الذي تتجاوز قيمته 100 مليار دولار في شرقي المملكة. وتواصلت الشركة التي تسيطر عليها الحكومة مع شركات الأسهم الخاصة والصناديق الكبيرة الأخرى التي تستثمر في البنية التحتية، لعرض حصص في أصول مثل مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه، وخطوط الأنابيب، ومحطات الهيدروجين، حسبما أفادت بلومبرغ في ديسمبر. ويقدم بنك الاستثمار «إيفركور» (Evercore) خدمات المشورة لـ«أرامكو» بشأن تلك الخطط.

أشار الأشخاص إلى أن المحادثات لا تزال جارية، كما أن أي قرارات نهائية لم تُتخذ بعد. ولم يرد ممثلو «أرامكو» و«توتال إنرجيز» على طلب للتعليق، فيما لم تستجب شركة «سينوبك» للطلبات المرسلة عبر البريد الإلكتروني للتعليق خلال عطلة عيد العمال في الصين.

أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي، بقيادة الدول الأوروبية التي اعتادت الحصول على إمداداتها من روسيا. وقد أدى ذلك إلى وضع دول الخليج العربي خططاً طموحة لزيادة إنتاجها من الغاز.

حقل الجافورة

تُعتبر احتياطيات الغاز في السعودية من بين الأكبر في العالم، لكنها قلّما استُغلت في الماضي. والآن، يُعتبر «الجافورة» جزءاً رئيسياً من استراتيجية الرياض لتنويع صادراتها بعيداً عن النفط. يُقدر أن يحتوي

الحقل على 200 تريليون قدم مكعب من الغاز، وتتوقع «أرامكو» أن يبدأ الإنتاج في 2025، ليصل إلى نحو ملياري قدم مكعب قياسي يومياً من المبيعات بحلول 2030.

يُعتبر قرار بناء محطة لتصدير الغاز الطبيعي المسال بمثابة تحول بالنسبة إلى «أرامكو». وقالت الشركة مؤخراً إن غالبية الغاز الذي سيتم استخراجه من «الجافورة» وحقول أخرى، سيُستخدم في السوق المحلية، ولصنع الهيدروجين الأزرق.

منذ نقل ملكية «أرامكو» بالكامل إلى الدولة في 1980، اقتصرت غالبية الاستثمارات الأجنبية في صناعة الطاقة في المملكة على أصول التكرير والبتروكيماويات، مثل المصافي ومصانع البتروكيماويات. وفي الماضي، أسست «أرامكو» مشاريع مشتركة مع شركات منها «شل» و«توتال إنرجيز» للحفر والتنقيب عن الغاز الطبيعي داخل حدودها.

شكراً